

وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية التي تقوم بدور معتبر في مسلسل التنمية الذي يشهده بلدنا من خلال مسهامها في تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز البنيات التحتية وتوفير الخدمات لفائدة الفاعلين والمواطنين، مدعومة إلى الإسراع في تفعيل المقتضيات الواردة في المرسوم سالف الذكر والانخراط التام والفعال في هذا الورش الذي يكرس مبادئ الحكامة الجيدة ويعزز هاته الهيئات على تجويد خدماتها وتطوير أدائها.

وبناء عليه، فإني أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على المؤسسات والمقاولات العمومية الواقعة تحت وصايتكم ودعوة كل منها إلى تعيين من يمثلها لدى الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية للمشاركة في جميع الأشغال المتعلقة بضبط نظام معالجة الشكايات. كما أدعوكم إلى تكثيف الجهود للسهر على حسن تنزيل مضامين هذا المنشور والحرص شخصيا على إنجاح هذا الورش الهام.

ومع خالص التحيات والسلام.

+٢١٣٨٤٤ | ١٦٥٤٠٤٩
+٢١٣٦٠٧ | ٣٥٣٤٤٦٤٩٥
٨ ٣٥٣٤٤٦٦ ٨ ٣٥٣٤٤٦٦٠٣
٨ ٣٥٣٤٤٦٦ ٨ ٣٥٣٤٤٦٦٠٣



المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني
و التعليم العالي والبحث العلمي

إلى

السيدات والسادة

المفتش العام المكلف بالشؤون الإدارية

المفتش العام المكلف بالشؤون التربوية

مدیرات ومديري المصالح المركزية

مدیرة ومديري الأکاديمیات الجھویة للتربية والتکوین

المدیرات والمدیرین الإقليمیین

٠٠٧٨-١٨

19 يناير 2018

الموضوع: منشور رقم 02/2018 للسيد رئيس الحكومة، الصادر بتاريخ 30 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 18 يناير 2018، بشأن تلقي المؤسسات والمقاولات العمومية ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكایاتهم وتبعها ومعالجتها.

ملاحظة: تبعث إليكم قصد الإخبار والتنفيذ.

عن الوزير ويتهمون منه
الكاتب العام
لقطاع التربية الوطنية
يوسف بلقاسمي



منشور رقم: 02/2018

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتديين وكتاب الدولة

الموضوع: تلقي المؤسسات والمقاولات العمومية ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكایاتهم وتتبعها ومعالجتها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتكرисا لما نصّ عليه الفصل 156 من الدستور حول تلقي المرافق العمومية ملاحظات مرتفقها واقتراحاتهم وتأمين تتبعها، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016 والمتعلقة بتلقي ومعالجة شكايات المواطنين، أصدرت الحكومة في يونيو 2017 المرسوم رقم 2.17.256 الذي يقضي بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكایاتهم وتتبعها ومعالجتها.

ومن أجل هذا الغرض، تم رسميا في يناير الجاري إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للشكايات www.chikaya.ma كأول منصة رقمية وطنية تُؤسس لشكل متقدم من أشكال العلاقة التي تربط الإدارة بالمرتفقين، وذلك حتى يتسرى لهم تقديم شكاياتهم وتتابع معالجتها من جهة، والإدلاء بمخالصاتهم واقتراحاتهم بشأن تطوير الخدمات العمومية من جهة أخرى.